مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: النظم السياسية العربية: إشكاليات السياسات والحكم مدخل لتفسير (الربيع العربي)
اسم الكاتب: أ.م.د. وليد سالم محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/970
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 19:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظم السياسية العربية: إشكاليات السياسات والحكم مدخل لتفسير (الربيع العربي)

أ. م . د. وليد سالم محمد(*)

الملخص

شهدت المنطقة العربية منذ عام 2011 تغييرات حاسمة أسقطت مجموعة من أنظمة الحكم في قسم من دولها، وما زالت تفاعلاتها مستمرة حتى يومنا هذا.

وكثيرة هي التبريرات والتفسيرات التي أُعطيت لهذه التغييرات، ويحاول هذا البحث التركيز على أهم الإشكاليات التي كانت وراء ما عُرِف بأحداث (الربيع العربي)، ويذهب البحث إلى أن الأزمة التي تتعرض لها دول المنطقة ليست عفوية في حقيقتها وإنما هي أزمة مركبة وإن بدت أحادية المظهر في كثير من جوانبها، فهي في المجمل أزمة حكم وأزمة سياسات، إذ إنها انعكاس لطبيعة السلطة في أنظمة الحكم العربية من جهة، وانعكاس لآليات ممارستها في تلك المجتمعات من جهة أُخرى، لذا يحاول البحث التركيز على أهم تلك الإشكاليات المتعلقة بأزمة تشكيل أو نشأة الدولة العربية من ناحية، وأزمة شرعية أنظمة الحكم فيها من ناحية ثانية، وإشكالية العلاقة بين السلطة والمجتمع من ناحية ثالثة، لتفسير أحداث(الربيع العربي).

Abstract

Arabian Political Regimes: Problems of Policies and Rule; An Introduction to Interpreting (The Arabian Spring)

(*)كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

The Arab Region witnessed, since 2011, critical changes overthrew a group of Arab regimes in some of its countries, and the reaction of these changes are still going on up to now.

These changes were given lots of justifications and interpretations. The current study tries to concentrate on the most important problems which were due to what was known as (The Arab Spring). The study proposes that the crisis which the countries of the area are exposed to is not spontaneous in many of its aspects. It is totally a crisis of rule and policies. Because it is a reflection of the nature of authority in the Arabian regimes on the one hand; and a reflection of mechanisms of power practicing in the Arab societies on the other. Therefore, the current study tries to focus on the most important problems that are related to the crisis of forming or starting the Arab State on the one hand, and the crisis of the legitimacy of the regimes on the other and the problem of the relation between the government and the society on a third hand.

المقدمة

شهدت المنطقة العربية منذ عام 2011 تغييرات حاسمة أسقطت مجموعة من أنظمة الحكم في قسم من دولها، وما زالت تفاعلاتها مستمرة حتى يومنا هذا، لذا فإن التغييرات الحادثة في هذه المنطقة على الرغم من أنها اتسمت بعفويتها – نسبياً– من حيث الشكل والمظهر، إلا أنها لايمكن أن تكون عفوية من حيث الجوهر، لذا فإنه لايمكننا بأي حال من الأحوال فصل الأحداث الجارية عن واقع الدول العربية ومجتمعاتها من ناحية، وعن طبيعة ممارسة السلطة في تلك الدول من ناحية أُخرى.

لذا لا يمكن القول أن الأزمة الحاصلة في الدول العربية التي تتعرض للتغيير في أنظمتها هي أزمة عفوية أو أنها أزمة عرضية، بل هي أزمة مركبة في حقيقتها وإن بدت أحادية المظهر في كثير من جوانبها، فهي في المجمل أزمة حكم وأزمة سياسات، إذ إنها انعكاس لطبيعة السلطة في أنظمة الحكم العربية من جهة، وانعكاس لآليات ممارستها في تلك المجتمعات من جهة أُخرى، لذا أخذت الصفتين في آن معاً، كما إنها تبدو مجموعة أزمات منفصلة حين يُنظر لها بأنها أزمة تشكيل أو نشأة الدولة العربية، أو إنها أزمة شرعية أنظمة الحكم، أو إنها أزمة علاقة السلطة والمجتمع.

لذا هي تعبير حي عن أزمة مركبة تتمثل من تراكم أزمات عاشها المجتمع العربي لعقود طويلة، ولانحسبه سيتخلص منها في المرحلة الراهنة، وهي الإشكالية التي حددها البحث.

بينما انطلقت الفرضية من أن ما أصطلح على تسميته ب(الربيع العربي) لايمكنه بكل الأحوال تجاوز هذه الأزمة المركبة في العقد الأول في الأقل، لذلك ستبقى المجتمعات العربية تعاني من عدم الاستقرار نتيجة لعدم التمكن من إنهاء الآثار السلبية الناجمة من تلك الأزمة.

وللإجابة على ما جاء في الفرضية والإشكالية تم اعتماد منهج التحليل النظمي.

ومما يقتضي التنويه هو أننا استخدمنا ما أُصطلح على تسميته(الربيع العربي) لشيوعه في الأدبيات الغربية والأدبيات العربية الحديثة، وإن كانت الأدبيات الأكاديمية العربية لم تعرف هذا المصطلح من قبل لذا استخدمناه متحفظين على تسميته لذلك ورد بين أقوس.

ولتحليل ما تقدم تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور وكما يأتي:

الأول: إشكالية الدولة العربية

الثاني: أزمة الشرعية في النظم السياسية العربية

الثالث: إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع

المحور الأول: إشكالية الدولة العربية

تتمثل إشكالية الدولة العربية في أنها لم تنشأ في محيطها الاجتماعي نشأة طبيعية، فهي لم تكن نتيجة طبيعية لتفكك بنى النظام السياسي السلطاني القديم أو تجاوزا طبيعيا لبنى العصبية المحلية ومؤسساتها السياسية بقدر ما كانت ولادة خارجية بفعل العملية الاستعمارية العنيفة التي تعرضت لها المنطقة العربية منذ قرنين من الزمان ومازالت مستمرة ليومنا هذا[1].

فالتغييرات الحادثة اليوم تعبر بشكل عميق عن أزمة حادة نالت شرعية الدولة وشرعية وجودها وهنا نناقش الدولة من زاوية (الدولة – السلطة) وليس (الدولة – الأُمة)، إذ إن الدولة العربية الحديثة لم تنشأ في أجواء طبيعية فهي لم تكن تعبيراً أميناً عن تراكمية تاريخية طبيعية بقدر ماكانت بفعل عوامل خارجية عسيرة، فدخلت الدولة العربية الحديثة في الحياة السياسية العربية ثمرة جاهزة مقطوعة الصلة عن الخبرة التاريخية التي أنشأتها، وفاقدة لنظم القيم الفكرية والأخلاقية التي تعطي للمجتمع القدرة على التعامل الصحيح معها، فأصبحت

متطابقة مع مفهومي القوة والسيطرة وإزاء هذه الدولة كان المجتمع يفتقر إلى شرعيتها التي بغيابها تتحول الدولة إلى آلة خطيرة تفضي إلى عكس ما ينتظر منها.

وعليه بما أن قيام هذه الدولة لم يكن استجابة أو تعبيراً عن التكوينات الاجتماعية المحلية لذا جاء وجودها مشوهاً ومعرقلاً لتطور سياسي – اقتصادي – اجتماعي طبيعي تدريجي، لذلك اختلفت الأطروحات حول أصل وجود الدولة العربية بين من يراها أنها من صنع إرادة أجنبية غرست بُناها في معظم الدول العربية في أثناء خضوعها للاستعمار الأوربي[2]، في حين يراها أخرون أنها ثمرة نضال وطني وتضحيات كبيرة قدمتها شعوب المنطقة[3]، بينما يذهب اتجاهالث إلى أنها تمثل استمراراً معاصراً لكيانات تاريخية ثابتة وأن الاستعمار رسم حدودها السياسية[4]، واتجاه رابع يرى أن الدول العربية والإسلامية هي نتاج عمليتين مزدوجتين، عملية تطور طبيعي من ناحية، وعملية إصلاح مع استعارات خارجية حديثة للنقل والاتصال بهدف تطوير البنى الاقتصادية والزراعية والتجارية من ناحية أخرى[5].

وعليه يمكن القول إن تتبع السياق التاريخي لنشأة الدولة العربية الحديثة يكشف أن الدولة العربية الحديثة التي نشأت في سياق الحقبة الاستعمارية كنتيجة لها, لم تقم أو تنشأ في بلاد ومجتمعات لم تعرف التنظيم السياسي, بل هي على الرغم من أنها صُممت وفقاً لهندسة سياسية حديثة تشبه الهندسة عينها التي قامت عليها الدولة الحديثة في أوربا,إلا أنها قامت في بلدان عربية عرفت تراثاً قديماً في التنظيم السياسي, إذ عرفت تلك البلدان والمجتمعات ما اصطلح عليه بالدولة التقليدية تارة (تمييزاً لها من الدولة الحديثة) وبالدولة السلطانية تارة أخرى (تمييزاً لها من دولة الخلافة) والتي كانت قائمة على أساس الشرعية الدينية[6].

بيد أن إشكالية الدولة العربية الحديثة ارتبطت في الوعي الجمعي العربي بالمشروع الاستعماري الغربي منذ نهايات القرن التاسع عشر، فهي من ناحية لم تكن نتيجة طبيعية لتفكك بنى النظام السلطاني القديم، كما إنها من ناحية ثانية لم تكن تجاوزاً تاريخياً للبنى العصبية التقليدية التي تسلمت السلطة بعد رحيل الاستعمار.

وبذلك نشأت الدولة العربية الحديثة استناداً إلى قاعدة تمكين عصبيات محلية طائفية أو قبلية أو مهنية فكرية من كيان سياسي تتوسع به حدود سيطرتها الاجتماعية والسياسية إلى نطاق يفيض عن حدودها البشرية، كما صُمم النظام السياسي فيها ليتجاوب مع هذه

التركيبة وليعبر عن نوع من التوازنات في القوى بين مجموع العصبيات، فنشأ واستقر النظام السياسي نظاماً قبلياً أو عائلياً أو طائفياً أو مهنياً معبراً عن مصالح عصبيات حاكمة ترى في تحقيق مصالها الخاصة نصراً للصالح العام، وبذلك كانت تلك العصبيات (النخب الحاكمة) قد انفصلت عن محيطها الاجتماعي والثقافي حين جعلت الدولة مجالاً للتسوية بين التنظيم المؤسسي وبنية العصبية[7] ، وذلك يفسر عدم وجود أساس متماسك لتطوير نظام حكم ديمقراطي في المنطقة العربية[8].

وبذلك اختلطت شرعية الدولة بشرعية النظام السياسي في الوطن العربي، وتلك إشكالية أُخرى ضمن إشكالية الدولة العربية الحديثة، إذ إن الخلط بين مفهوم التنظيم المؤسسي (الدولة) وبنى العصبية، قاد إلى إيجاد توليفة خلطت بين شخصية الدولة وشخص الحاكم، فأضحت الدولة تعني الحاكم والحاكم يعني الدولة، لذا من أجل تحقيق شرعيتها لجأت النظم السياسية العربية إلى التمسك بعصبية الدم أو العصبية القرابية بوصفها من أهم مصادر شرعيتها من ناحية، وبوصفها أساساً للهيمنة والحكم من ناحيةٍ ثانية، لذا لجأت إلى أسلوب توريث المناصب الحساسة لأقارب الدم المباشرين، وبذلك تحولت مؤسسات الدولة إلى مؤسسات للعائلة الحاكمة وتحولت المؤسسات الأمنية إلى مؤسسات قمع وبطش تملكها السلطة (العصبية) ضد رعاياها[9] ، الأمر الذي مهد لفقدان شرعية الدولة وشرعية النظام السياسي في الوطن العربي, حيث أضحى مفهوم الدولة مفهوماً نابذاً للصلة أو العلاقة بين الدولة والمجتمع في الدولة العربية[10] ، بل أصبح مفهوم الدولة تجسيداً لشبكة من العلاقات الاجتماعية تربط الأسرة الحاكمة بأبناء العمومة والأصدقاء الموالين لها[11].

وبذلك ضمر مفهوم الدولة في الوعي العربي المعاصر, حين تم استشعار غربتها عن الواقع العربي من ناحية, وغربة سياسات وأساليب نظمها السياسية عن فهم منظومة المواطن العربي من ناحية ثانية, مما قاد إلى نتائج عكسية في نمط ولاء المجتمع لها ولنظامها السياسي, حتى بات عصياً استقرارها في الوعي الجماعي العربي[12].

الأمر الذي أسهم في إحداث الاضطراب في الشكل السياسي للدولة من ناحية ووطنية مؤسساتها (الرسمية والمدنية) ومنظومتها القانونية من ناحية أخرى[13]، لاسيما حينما عجزت عن القيام بمهمتها التوحيدية بين مكونات المجتمع من جهة، وعجزها عن تحقيق التمايز عن

المجتمعات المحلية وعصبيتها العائلية والقرابية والطائفية من جهة أخرى, وبالنتيجة فهي إن نجحت في أن تفرض نفسها بالقوة المادية، إلا أنها فشلت في البقاء حين نضجت شروط الانقضاض عليها, بسبب عدم القدرة على التمييز بين شخصيتها وشخص الحاكم أو القابض على السلطة فيها[14]، مما سيترك أثره مستقبلاً على طبيعة السلطة وشكل الدولة في المنطقة العربية، إذ إن الأحداث الجارية في الدول العربية التي تشهد تغييرات سياسية أضحت مجتمعاتها تعيش حالة صراع مجتمعي سيؤثر في شكل الهوية الوطنية من جهة، وفي مبدأ الولاء والانتماء من جهة ثانية، ولهذا أثر سلبي على شكل الدولة مستقبلاً إذ قد يُفضي الصراع والتمزق المجتمعي أحياناً إلى التقسيم السياسي لحدود الوطن لاسيما في المجتمعات المتعددة ثقافياً.

ومن ثم فإن ما حصل في الدول العربية من أحداث (للربيع العربي) ما هي إلا ترجمة لعمق واستفحال تلك الإشكالية "" إشكالية الدولة العربية "" في المجتمع العربي.

المحور الثاني: أزمة الشرعية في النظم السياسية العربية

جاءت أحداث ما عُرِف بـ(الربيع العربي) لتعبر من زاوية ثانية عن إشكالية الشرعية السياسية التي تفتقد إليها الأنظمة العربية، والشرعية بشكل مبسط هي الرضا والقبول من جانب المحكومين لسياسات الحاكم، فهي بموجب ذلك تعني إيمان أعضاء الهيئة الاجتماعية بأن السلطة التي تُمارس عليهم تتفق والرأي السائد في المجتمع حول ممارستها، (أي حول أصل السلطة وطريقة ممارستها)[15].

والمجتمع لا يمنح قبوله ورضاه أو لا يضفي الشرعية على نظام الحكم، ولا يعترف بحقه في ممارسه السلطة عليه إلا لأسباب يقوم عليها هذا القبول سواء أكانت دينية أم دنيوية، روحية أم عقلانية، وهي بذلك (الشرعية) قاعدة للرضى والإقناع وليس للقوة والإكراه، لذا تُعدُّ قاعدة لتقييم الفعل وفقاً للقيم العامة والمشتركة السائدة في المجتمع، ضمن سياق المشاركة الفعلية في النظام الاجتماعي.

وبذلك تُعدُّ (الشرعية) الحلقة الأساسية بين القيم بوصفها مكوناً داخلياً لشخصية الفرد، والنماذج التأسيسية التي تحدد تركيب العلاقات الاجتماعية، وبهذا المعنى تتخذ هذه النماذج شكل بناء تركيبي قيمي أو إطارا تتجسد فيه القيم والمعتقدات والأفكار المشتركة

لتحدد وتنظم وتؤثر في الوقت نفسه في الفعل(ممارسة القوة)، وعليه فإن الشرعية تكمن في قدرة النظام السياسي على توليد وتدعيم الاعتقاد بأن مؤسساته السياسية القائمة هي الأكثر ملائمة للمجتمع، ويقدّر الأفراد والجماعات شرعية نظامهم السياسي أو عدم شرعيته طبقاً للتماثل والتطابق بين قيم المجتمع وقيم النظام السياسي، فالشرعية هنا ليست مسألة تقييمية، بل هي تتحقق بقدر ما يكون هناك تطابق في القيم، لذا تُعدُّ صفة ملازمة بل واجبة التلازم للنظام السياسي من أجل ممارسة الحكم، وتلازمها هذا يفترض أن تقوم على أساسين لا ينفصلان بعضهما عن بعض وهما: أساس شكلي وأخر موضوعي، يتمثل الأول بدستورية السلطة، أي إقامتها وممارستها وفق قواعد الدستور، ويتمثل الثاني بقناعة ورضا أفراد المجتمع بهذه السلطة[16].

وعلى هذا الأساس فإن مهمة الساسة هي إيجاد نوع أو أسلوب معين لممارسة السلطة يتجاوب مع المعتقدات الأخلاقية والدينية والقيم السائدة في المجتمع ومع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية بحيث تتولد القناعة بأن الحكام يحكمون لمصلحة الكل وليس لمصلحتهم الخاصة، لذلك تمثل هذه الشرعية القاعدة القانونية للسلطة التي تفترض إقامة وحدة حقيقية بين السلطة والمجتمع، وممارسة فعلية للأهداف المشتركة بينهما، لذا هي ترتبط بالسيادة والعدالة الاجتماعية والوطنية.

والشرعية تتحقق حين يتمكن جهاز الدولة من إصدار استجابات متسارعة لمطالب المجتمع،الأمر الذي يعني قدرة وقابلية مؤسسات الدولة على استيعاب أفراد المجتمع، وقدرة وفاعلية مؤسساتها على تلبية احتياجاتهم، أي أن حجم المخرجات موازٍ أو مقارب لحجم المدخلات، وهنا فحسب يمكن للأفراد استشعار قوة وقدرة الدولة المادية والمعنوية وفاعليتها بوصفها الجهة الوحيدة القادرة على إشباع احتياجاتهم وتلبية مطالبهم، ومن ثم إحساسهم بضرورة وجودها واستمرارها بوصفها مشتركاً عاماً يمتلك لوحده القدرة على تلبية مطالبهم واحتياجاتهم، لذا يصبح الدفاع عن هذا المشترك حقاً وواجباً مقدساً للدولة على الأفراد.

وهذا يعني أن السلطة كلما عملت على جعل سياساتها العامة أكثر استجابة لمطالب المجتمع كان الأخير أكثر امتثالاً لقراراتها وهنا تتمكن من التغلغل بين المجتمع والتطابق والتماثل

معه وهنا تتحقق شرعيتها وبخلاف ذلك لايعطي المجتمع شرعية للسلطة إذ إنها لم تتماثل وتتطابق معه بمعنى لم تكن معبراً أميناً وصادقاً عن احتياجات وتطلعات المجتمع.

والشرعية تكون نتيجةً للقبول أو الرضى من المحكومين للحاكم، ولكي تكون مبررة يلجأ النظام إلى تدعيم شرعيته بحسب ما يتلاءم والمعتقدات السائدة في المجتمع، لذا قد تكون هذه الشرعية ناتجة عن بعض الدوافع مثل[17]:

1- الولاء العاطفي.
2- الاعتقاد العقلاني في الصلاحية المطلقة للنظام بوصفه تعبير عن القيم المطلقة.
3- أو قد تنشأ من المواقف الدينية من خلال الاعتقاد بأهمية النظام لتحقيق الغايات النهائية.
4- قد تكون ناتجة عن المصلحة الذاتية من خلال توقع عواقب حقيقية محددة، وأيضاً نتيجة المصالح الشخصية من خلال توقع نتائج معينة.

واستناداً إلى أساس الشرعية فإنه يمكن القول أنها تتأتى من أصول ثلاثة أساسية بحسب ماكس فيبر، لذا فهي أما تكون تقليدية أو كارزمية أو عقلانية، وتُبنى الطاعة في النوعين الأوليين على الولاء لرئاسه تقليدية أو لزعامة بطولية –روحية، بينما في النوع الثالث تُبنى الطاعة على الولاء للمؤسسات الشرعية المستندة للقانون[18].

ويلاحظ على النظم السياسية العربية أنها لم تعتمد مصدرا محددا من هذه المصادر بل زاوجت بينها وتنقلت عبرها، ""والحقيقة أن التنقل في مصادر الشرعية لم يأتِ تعبيراً أميناً عن الخارطة الاجتماعية في كل قطر عربي، أو تجسيداً صادقاً لمنظومة قيمية مجتمعية أو لثقافة سياسية مدنية موحدة، فقد ظهرت تكوينات اجتماعية طبقية جديدة، ولاسيما الطبقات الوسطى المهنية والطبقة العمالية، التي بدأت تندمج في الحياة المجتمعية، ومع ذلك ظلّت الأنماط السياسية التي تبنتها النخب الحاكمة قاصرة عن استيعاب هذا التحول الاجتماعي النوعي، أو التعامل معه سلمياً من خلال توسيع المشاركة السياسية، إذ ضيقت قنوات هذه المشاركة، لذلك لم تتحول إلى مشاركة حقيقية، منظَّمة ومستمرة تُسهم تدريجياً في إرساء قواعد مؤسسية لمصدر الشرعية الحديث، وهو "العقلانية القانونية والدستورية"، لذلك ظلّت هذه المصادر على تنوعها قاصرة عن ملء فراغ الشرعية الذي نشأ منذ انهيار المجتمع التقليدي ومعه

الشرعية التقليدية، فقد تآكلت الهيئات الوسيطة التقليدية كالمجالس القبلية والعشائرية والمـ ـلية التي كانت تُخفِّف من حدة (وطأة) السلطة على المجتمع، دون أن تحلَّ محلها قنوات حديثة(الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والمجالس المحلية المنتخبة) تقوم بالوظيفة الاجتماعية والسياسية ذاتها، فعدم وجود أو ضعف أو عدم فاعلية هذه القنوات التي من شأنها حماية المواطن وحقوقه في مواجهة الحكام وأجهزتهم البيروقراطية، أثر في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في معظم الدول العربية، إذ إن شرط قبول المحكومين بحق الحاكم في ممارسة السلطة – الذي هو جوهر الشرعية – هو شرط غائب في غالبية الأقطار العربية""[19].

وعليه فإن التنوع و التخبط في مصادر الشرعية لم يكن اختيارا حرا للنخبات الحاكمة أو للمحكومين , فلما كانت الشرعية السياسية هي القبول الطوعي للسلطة , ثقةً بأنها تعبر عن تطلعات الجماهير ولما كانت هذه السلطة لم تتأتى عن طريق ديمقراطي (إذ إن أغلبها جاء عن طريق ثوري انقلابي أو وراثي) فهذا يعني أن الخلافة السياسية لم تتوافر فيها بصيغ قانونية – دستورية, لذا فإن شرعية هذه النظم تعاني من أزمة حادة ومزمنة ألقت بضلالها على مجموع الحياة السياسية في هذه الدول[20]، ومن ثم فإن عدم الاعتماد على مصدر محدد للشرعية لهو دليل على عمق واستفحال هذه الأزمة .

ولمعالجة هذه الأزمة اعتمدت النظم العربية مبدأ التمسك بعصبية الدم أو العصبية القرابية التي أضحت من أهم مصادر الشرعية لهذه النظم التي اعتمدت أسلوب توارث المناصب الحساسة من قبل أقارب الدم المباشرين، وبهذا أضحت ظاهرة توريث المناصب واحتكارها في أقارب الدم المباشرين وتحول المؤسسات الأمنية إلى مؤسسات قمع وبطش ووسيلة لانتهاك حقوق الإنسان من أهم مظاهر هذه الأزمة، مما يؤشر فقدان الصلة بين الحاكم والمحكوم نتيجة لغياب التكامل في مظاهر الفعل بين السلطة والمجتمع.

ولما كانت النظم السياسية العربية تعيش حالة غياب التكامل في مظاهر الفعل بين الحاكم والمحكوم ومن ثم قيام السلطة في معظم الأحوال بفعل عامل القوة وليس بفعل الشرعية السياسية، لذا أضحت السلطة بنظر الحكام العرب ملكا شخصيا وليس اختصاصا وظيفياً (وهو ما يُفترض أن يكون)الأمر الذي يعني تداخل مفهوم السلطة (التي هي ظاهرة طبيعية ضرورية لتنظيم الحياة الاجتماعية والتربوية وهي في صيغتها الأدبية تعني قدرة الإخضاع

أو القوة التي يستشعرها الفرد وتملي عليه نوعا من الفعل والسلوك) مع مفهوم التسلط (الذي هو الإفراط السلبي في ممارسة السلطة ويستند إلى الإكراه والقهر)[21].

وفي ظل نزعة التسلط شاعت ثقافة تُنكِر المواطن وتستند إلى القهر والإكراه في العلاقة بين الحاكم والمحكوم مما أوجد أزمة ثقة بين الطرفين، إذ إن السلطة كلما عملت على جعل سياساتها العامة أكثر استجابة لمطالب المجتمع كان الأخير أكثر اقبالاً لقراراتها ثقةً منه بأنها تعمل لصالحه، وهذا ما يُمكّنها من التغلغل بين ثنايا المجتمع والتطابق والتماثل معه وهنا تتحقق شرعيتها، وبخلاف ذلك لايعطي المجتمع شرعيتة للسلطة إذا لم تتماثل وتتطابق معه بمعنى لم تكن معبراً أميناً وصادقاً عن احتياجات وتطلعات المجتمع.

ومن ناحيتها فإن النظم السياسية العربية عجزت عن تحقيق الشق الأول من هذه المعادلة(التطابق والتماثل مع المجتمع) منذ نشأة الدولة العربية وإلى اليوم، لذا لم تستطيع أن تحقق شرعيتها فلجأت لمنطق القوة والتسلط والانجاز لتحقيق شرعية مؤقتة تساقطت مع أول أمطار (الربيع العربي).

ولعل ذلك يفسر تغير القيم في المجتمعات العربية التي شهِدت أحداثاً وصفت بأنها ربيعية، إذ لم تكتفي تلك المجتمعات بإسقاط نظم الحكم بل بات تغير القيم واضحاً وفي كل الاتجاهات، فبعد أن كانت المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية منذ خمسينيات القرن الماضي أيديولوجية الطابع فإن أحداث التغيير السياسي(الربيع العربي) كانت غير أيديولوجية في الأصل، وإذا كان الجيش قد قام بدور أساسي في صعود القوميين للسلطة في كثير من الدول العربية فإنه في (الربيع العربي) وقف موقفاً مغايراً من تلك النظم سواء في تونس أم مصر(المرحلة الأولى من الربيع العربي) أم اليمن، من جهةٍ ثانية فإنه خلاف ما كان سائداً في النصف الثاني من القرن الماضي فإن أحداث (الربيع العربي) لم تشهد اهتماماً يُذكر بفكرة الوحدة العربية، كما كشفت الأحداث دعماً للممارسة الديمقراطية مقابل فكرة الحكومة الإسلامية لذلك أفرزت هذه الأحداث زيادة دعم السياسة العلمانية مقابل انخفاض دعم حركات الإسلام السياسي، وهو ما انعكس على إبراز الهوية الوطنية بديلاً عن الهوية الإسلامية[22].

المحور الثالث: إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع

من زاوية ثالثة جاءت أحداث (الربيع العربي) لتعبر عن إشكالية عميقة عانت وتعاني منها المجتمعات العربية ألا وهي إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع، إذ إنه في سائر المجتمعات الحديثة التي أنجزت ثورتها الاجتماعية وأقامت الدولة الوطنية فيها يُنظر للمجتمع بوصفه يمتلك الإرادة المؤسسة للسلطة السياسية المنشئة لها، وهذه النظرة تتجاوز إطار الحق والقانون إلى إطار السياسة والمصلحة العامة للوطن والدولة والأُمة، ولا يجري الاكتفاء في هذه النظرة بتمتع المجتمع بحقه الدستوري – السياسي في التعبير عن رأيه، وإحاطة ذلك الحق بالضمانات القانونية ضمن إطار كفالة الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، بل يجري أكثر من ذلك وهو العمل على منح أعضاء الهيئة الاجتماعية حق وحرية مزاولة العمل السياسي لهدف أعلى وهو حماية المجال السياسي من الاضطراب[23].

إن الفهم السليم لهذه المنظومة هو الذي يرتقي بالعمل السياسي ليكون أداة توازن ضرورية في المجتمع، وعليه فإن الإشكالية في المجتمع العربي تتمثل في سوء فهم منظومة الحقوق والحريات وهو ما انعكس على سوء فهم مسار العلاقة بين الفرد والسلطة، إذ غالباً ما يُنظر للشعب في الدول العربية من ناحية الكم وليس النوع، إن هذا المعيار الكمي في تحليل موقع الشعوب وَلّد نمطاً تسلطياً في علاقة السلطة بالفرد، ساهم في تشكيله (النمط) كل من السلطة والفرد، ولكن الغلبة فيه دائماً لصاحب السلطة (النظام السياسي)، بَيّد أن هذا النمط لم يكن وريث الصدفة أو الأمس القريب بقدر ماكان وريثاً لمحطات تاريخية أسهمت في تبلوره.

وعليه يمكن القول أن هناك موروثات تاريخية شكلت مرجعية ثابتة فسرتها أنظمة الحكم العربية أنه لاحياد عنها في ممارس الحكم، فتجلت ملامح صورة طاعة السلطة بمظاهر الاستبداد التي تجسدت في محطات عدة عبر التاريخ في الواقع العربي حتى تجسدت صيغة السلطة المطلقة في أنظمة الحكم المتعاقبة التي حكمت المنطقة العربية لقرون طويلة، وهنا وجدت هذه النظم نفسها أمام حتمية ديناميكية يدمغها العمق التاريخي، فهي متجذرة في الواقع السياسي للمنطقة وشعوبها ومن ثم شكلت قدرا حتميا لها، وبحسب هذا التصور وجدت النظم السياسية العربية المعاصرة إن استحواذها بالسلطة وإلغاء الأخر واستخدام العنف ضد معارضيها سلوكا ثابتاً عبر التاريخ فهي لم تخالف المعهود في ردعها

وقهرها واستبدادها أمام شعوب قُهِرت منذ زمن بعيد ، وشكلت سطوة السلطة وعنفها جزءا من واقعها وتاريخها مجسدة صورة أبت أن تغادر مخيلة تلك المجتمعات.

ومن هنا كان سوء فهم مسار العلاقة بين المجتمع و السلطة في المجتمع العربي يمتد في عمق الزمن مشكلا استحقاقا تاريخيا (إرثاً تاريخياً من وجهة نظر النظام) ومرجعية ثابتة قوامها التسلط على المجتمع ، وبهذا تُشكّل النظم السياسية العربية امتدادا لتلك النظم التي فهمت معادلة الحكم فهما خاطئا.

من جهة أخرى كانت ملامح العامل الاستعماري أكثر وضوحا في تفسير عقيدة المباعدة بين الحاكم والمحكوم في أنظمة الحكم العربية المعاصرة ، إذ إن جميع هذه الأنظمة خضعت في حقب طويلة للسيطرة الاستعمارية كما إنها جميعاً تشترك في أنها نظم شمولية يحكمها شخص واحد أو مجموعة أشخاص فضلا عن ممارسة التسلطية على شعوبها وافتقارها للشرعية السياسية أمام شعوبها.

من هنا كان فهم السلطة لمسار العلاقة مع المجتمع يمتد في عمق الزمن مشكلا استحقاقا تاريخيا لايمكن التنازل عنه ، كيف لا وهي الوريث الذي خاض معارك التحرير والاستقلال ضد المحتل ومن ثم معركة بناء الدولة والمجتمع ، فوجدت أن من حقها على الشعب أن تحكمه بهذه الطريقة وعرفانا من الشعب بجميلها وفضل نضالها أن يستسلم لها.

لذلك كانت هذه الأنظمة ترى أن التركة الثقيلة التي ورثتها بعد الاستقلال تستلزم إدارة عجلة الدولة والمجتمع بأقصى سرعة ممكنة لبناء شرعية الدولة – السلطة، ومن هنا أهملت هذه النظم دور الفرد والمجتمع في بناء هيكل السلطة ومؤسسات الدولة، فالنخب الحاكمة وجدت في أطروحاتها المشروع الناجح الذي ينهض بالدولة والمجتمع متناسية بذلك واقع وتاريخ هذا المجتمع، فتأرجحت هذه الأنظمة بين قوالب فكرية (أيديولوجية) مستوردة وبين طموحات وطنية واجتماعية واقعية شكلت طرفي المعادلة في الصراع بين الوطني والاستعماري من جهة وبين الديني والعلماني من جهة أُخرى.

إلا أن كل ذلك لم يَعُدْ بالخير على المجتمع العربي فتوالت النكبات والنكسات على المستويات القطرية والقومية، فالهزائم العسكرية والصراعات الداخلية والمشاكل الإقليمية والتعثرات الاقتصادية والاجتماعية كلها ساهمت في تقويض بناء مؤسسات الدولة الحديثة من جهة، وفي بناء العلاقة السليمة الهادئة بين الدولة والمجتمع من جهة أُخرى، مما وَلّد أزمة حادة من عدم الثقة بين الفرد والسلطة، الأمر الذي قاد إلى قيام دولة تسلطية نصبت نفسها حارساً

أميناً على المجتمع فمارست عملية دولنة المجتمع في جميع مفاصل الحياة، وهي في سعيها لتحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع تحولت إلى أداة مراقبة مستمرة وعائقاً أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلالية المجتمع، يدفعها الخوف من المجتمع والشك في إخلاصه وولائه إلى الدفاع عن نفسها من خلال مناهضته والوقوف ضده والفتك بقوى المعارضة، وهي بهذا قضت على الأسس اللازمة لبناء الفرد المواطن ، كما قضت على الأسس المادية السليمة اللازمة لبناء مؤسسات المجتمع المدني الحديث تحت مسمى بناء الدولة والأمة[24]، لذلك كان نشوء الدولة العربية الحديثة مستنداً إلى قاعدة تمكين عصبيات محلية من الكيان السياسي للدولة والمجتمع ، ومن ثم صُمم النظام السياسي فيها ليتجاوب مع هذه التركيبة وليعبر عن نوع من التوازنات في القوى بين مجموع العصبيات، فنشأ واستقر النظام السياسي نظاماً معبراً عن مصالح عصبيات حاكمة، وهو ما يفسر فشل أنظمة الحكم العربية وافتقارها للقدرة على الاندماج في مجتمعاتها عبر استخدام الموارد الاقتصادية في تنفيذ السياسات الاجتماعية، ومن ثم دمج المؤسسات الاجتماعية مع هياكل مؤسسات الدولة الرسمية وهو ما يساعد على شيوع ثقافة المساهمة كنمط للعلاقة بين الدولة والمجتمع[25] ، مما ساعد بشكل كبير على تغير القيم داخل المجتمع بالنسبة للموقف من النظام لذلك نلاحظ أن مؤشر تأييد إقامة نظام سياسي ديمقراطي تزايد بنسبة(68%، 79%، 84%) على التوالي في الأعوام(2001، 2008، 2011) مقابل تراجع مؤشر تأييد نظام أو حكومة قوية بنسبة(2%، 9%، 5%) للأعوام نفسها على التوالي، أما في دولة مثل المملكة العربية السعودية فقد تراجع مؤشر التأييد لحكم الشريعة و الثقة بالمؤسسات الدينية بنسبة(31% و 46%) للأعوام 2003 و 2011 على التوالي بعد أن كان بنسبة(69% و 84%) للأعوام نفسها على التوالي[26].

من ناحية أخرى فان المجتمع يتحمل جزءاً من المسؤولية في تشويه مسار العلاقة بين الفرد والسلطة سواء على مستوى الفرد أم على مستوى المجموع ، فهناك أبعاداً تاريخية ودينية وثقافية واجتماعية مختلفة ساهمت في ذلك ، فصور الاستبداد تجسدت في محطات عدة عبر التاريخ في الواقع العربي وكانت رؤية توماس هوبز لطبيعة السلطة متمثلة في أنظمة الحكم العربية عبر قرون

من الزمن، فاستبداد السلطة في الواقع العربي لم يكن وليد الأمس القريب أو وليد التجزئة والاستعمار فحسب.

كما أن التأويل الخاطيء لفهم التاريخ وتفسير النص الديني قاد إلى وجود مؤسسة دينية تعمل لدعم صاحب السلطة تحت دعوى عدم جواز الخروج على ولاة الأمر، وهو ما أصبح أكثر وضوحاً عندما أضحت المؤسسة الدينية تابعة للجهاز الحكومي الرسمي وأصبحت مؤسسة الأوقاف من ضمن مؤسسات الدولة وفقد رجل الدين استقلاليته وأصبح موظفاً رسمياً في الدولة ، فظهر علماء السلطان الذين روجوا لنظرية الخضوع والإذعان للمستبد تحت مسمى طاعة أولي الأمر ، ومن ثم ممارسة التثقيف الفكري لتبرير الاستبداد وشيوع ثقافة الخضوع عندما بدأ الترويج لفكرة المستبد العادل[27] .

وعليه فإن الفهم الخاطئ لأحداث التاريخ وتأويل النص الديني قاد المؤسسة الدينية الرسمية لتبرير الاستبداد وبهذا أسهمت هذه المؤسسة بشكل كبير في تجذر مفهوم الاستبداد لدى المستبدين من الحكام تحت مسمى عدم جواز الخروج على ولاة الأمر ، وهو ما روجت له هذه المؤسسة ، والذي في حقيقته يبتعد عما قررته نصوص الشرع الإسلامي الداعية إلى وجوب قيام الحكم بالحق والعدل بين الناس، لذلك أشرت أحداث (الربيع العربي) تراجع مستوى التأييد للهوية الإسلامية في السعودية مثلاً إلى (44%) عام 2011 بعد أن كان (75%) عام 2003، وفي مصر إلى (48%) عام 2011 بعد أن كان(81%) عام 2001[28] ، مما يدلل على تبني المجتمع لعقيدة مغايرة لعقيدة النظام السياسي لذلك كان التأييد لصيغة الحكم الديمقراطي بنسبة (71%) عام 2011 في السعودية بعد أن كان بنسبة (58%) عام 2003[29]، وفي مصر أصبح بنسبة (84%) عام 2011 بعد أن كان بنسبة (68%) عام 2011[30].

ومن زاوية ثالثة فإن طبيعة التنشئة الاجتماعية للفرد على مستوى الوطن العربي لم تغادر صورة السلطة الأبوية بإبعادها النفسية والتربوية، فصورة سلطة الأب وزعيم القبيلة ومدير المدرسة والمعلم كلها انطوت على صور الخضوع والإذعان بشكل أو أخر، ناهيك عن صور التهميش والإلغاء ونفي الأخر، فضلا عن انطباع صورة رمز السلطة السياسية في البلاد بدءا من رياض الأطفال ومرورا بالمؤسسات الرسمية وصولا إلى الساحات العامة، كل ذلك

انطبع في ذهن الطفل لتولد أنموذجا غير معارض للسلطة السياسية في المستقبل مما فسح المجال لتقبل الإذعان وان كان على مضض، وهو ما استثمره النظام السياسي من خلال استغلال وسائل التربية والتعليم والثقافة والإعلام في توجيه التنشئة الاجتماعية السياسية نحو دعم السلطة والخضوع لها.

وعليه فإن حالة احترام السلطة في وعي المواطن العربي سرعان ما تحولت إلى هيبة ثم خوف وتعظيم يؤدي تدريجيا إلى استبعاد وتلاشي أية احتمالات للمراجعة أم المساءلة أم المطالبة أم المحاسبة أم المراقبة، ومن ثم فأن الاعتمادية المفرطة في امتدادها العام على الصعيد النفسي والسلوكي تؤدي في الذهن العربي إلى التهيؤ العام والمنطقي لقبول حالة الاستبداد والحكم القهري المطلق وان كان على مضض، إلا أن الاستخدام المفرط لوسائل القهر والإذلال من قبل السلطة ضد المجتمع ولد شرخا عميقا في الحياة السياسية العربية وهنا تحولت السلطة إلى قدر محتوم يدوم بدوام وسائل القهر والسيطرة، ولتدخل نفسية الإنسان العربي تدريجيا في أسر حالة من الاختناق البطيء والتقهقر المادي والروحي وليتحول إلى تربة ميتة صالحة للعبودية لا غير، على الأقل من وجهة نظر النظام[31].وعلى هذا الأساس فإنه في ظل هذا النوع من الأنظمة السياسية وفي ظل ظروف أزمة الشرعية وغياب مفاهيم الدولة الحديثة والتسلط تشيع ظاهرة المباعدة بين النصوص الدستورية والواقع العملي، ففي الوقت الذي تنص الدساتير العربية على أن السيادة للشعب وعلى حقوق المواطن الأساسية وحقه في التجمع والتظاهر والانضمام إلى الأحزاب، والمساواة بين الناس في الحقوق والواجبات، إلا انه في الواقع العملي تغيب كل هذه النصوص عن ذهن ومخيلة السلطة في الدولة، ففي حين يُطالَب الفرد بكل الواجبات تجاه السلطة بوصفه فرداً من رعايا الدولة (لا بوصفه مواطنا)، بما في ذلك أداء خدمة العلم وطاعة الأنظمة والقوانين والامتثال لأوامر السلطة إلا انه أمام كل ذلك ليس له أية حقوق بذمة السلطة من الناحية الواقعية، وهذا يعني في المجمل العام أن غالبية النظم السياسية العربية لاتعترف من الناحية الفعلية بالحقوق المتضمنة بين طيات الدساتير كما إن الأفراد ليس لهم أية ضمانات قانونية للتمتع بحقوقهم الدستورية في ظل هذا النوع من الأنظمة السياسية.

لذلك كانت أحداث (الربيع العربي) تعبيراً صادقاً عن حالة الرفض المجتمعي لهذا النوع من السلطة، ولتضع نهاية لواقع القهر والإذلال الذي مارسته ضدها أنظمة الحكم العربية بحجة ضرورات بناء الدولة والمجتمع.

الخاتمة والاستنتاجات

جاءت أحداث (الربيع العربي) لتعبر عن أزمات وإشكاليات تراكمية مركبة وعميقة تعانيها المجتمعات العربية، وكان لطبيعة تشكيل الدولة وطبيعة تركيب السلطة السياسية فيها وآليات ممارستها وموقع الشعب منها، كلها أسباباً قادت لانفصام العلاقة بين الحاكم والمحكوم أو بين الدولة والمجتمع ومن ثم سيادة أجواء الشك وعدم الثقة بين الطرفين، وهو ما عنى فقدان تلك النظم لشرعيتها وشرعية وجودها في نظر المجتمع لذا باتت الشعوب تتحين الفرصة للانقضاض على السلطة والإطاحة بممارسيها وهو ما حدث في الدول العربية وسيحدث إن لم تُسرع بقية الأنظمة لوضع الحلول الناجعة للتخلص من تلك الأزمات والإشكاليات.

وعليه فإن مناقشتنا لإشكاليات السياسات والحكم في أنظمة الحكم العربية وما جرى من تغييرات سياسية في تلك الدول يدفعنا إلى تقسيم استنتاجاتنا إلى صيغ ثلاث تتمثل بتوصيف للحالة وتحديد أهم شروط نجاح التغيير والإشكاليات التي تواجه مستقبل (الربيع العربي) وكما يأتي:

التوصيف:

1- إن ما حدث في تلك الدول من تغييرات أفرز في البداية توحد المشاعر في إسقاط أنظمة الحكم المتسلطة والتخلص من رموزها حتى بات شعار"" الشعب يريد إسقاط النظام"" شعاراً رئيساً لكل مظاهر الاحتجاج الرفض في بلدان (الربيع العربي)، بَيَد أن تفسير ذلك الربيع والموقف منه جاء مختلفاً باختلاف المناهج والأفكار وصيغ التعاطي والتفاعل مع تلك الأحداث، فمثلاً في مصر ولبنان كان التعاطي مع تلك الأحداث مختلفاً نسبياً ففي مصر كان من وجد في (الربيع العربي) تعبيراً عن الحرية والديمقراطية(59%) بينما في لبنان(51%)، في حين كانت نسبة من رآه تعبيراً عن المساواة وخطوة للرفاه الاقتصادي(25%) في مصر و(15%) في لبنان، أما من وجده مدخلاً للحكم الإسلامي (9%) في كل من مصر ولبنان، بينما من علل أحداثه بفعل التأثير الغربي فكان(2%) في مصر و(10%) في لبنان،

وكذا النسبة متقاربة مع من وجد فيه مؤامرة غربية فكانت (2%) في مصر و(9%) في لبنان، أما من رآه خطوة نحو الوحدة العربية فكانت(3%) في مصر و(4%) في لبنان[32]، الأمر الذي يعني اختلاف الرؤى والتفسيرات حول مديات الأحداث التي شهدتها تلك المجتمعات تارةً ومدى التقارب بين تلك التصورات والأفكار والموقف من طبيعة الأحداث تارةً أخرى، ومن ثم فإن التنوع في المواقف والاتجاهات كان بحسب الثقافة والأفكار ونمط الثقافة السائدة ومدى التأثر بوسائل الاتصال والإعلام، ففي الوقت الذي ساعدت فيه وسائل الاتصال الحديثة على خلق ديناميكية التغيير التي أسهمت في تآكل شرعية هياكل السلطة التقليدية سواء في المجتمعات أم الدول العربية[33]، فإنها أسهمت في إنشاء هوية مشتركة بين المستخدمين مما قاد إلى وجود تفسيرات متقاربة للأحداث[34]، هذا إذا علمنا أن استخدام شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك(Facebook) بدأ بشكل ملحوظ مع بدايات عام 2011 في العالم العربي حين استقطب أكثر من (21) مليون مستخدم، فإنه في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه أستقطب أكثر من (33) مليون مستخدم من العالم العربي[35]، الأمر الذي يفسر وحدة وتقارب التوجهات والأهداف في دول (الربيع العربي).

2-من جهة ثانية تؤشر الأحداث التي شهدتها دول(الربيع العربي) سواءً في مصر أم تونس أم ليبيا أم اليمن أم وسوريا أن طبيعة الأحداث والموقف منها والتفاعل معها في اللحظات الأولى اختلف عما هو عليه الحال بعد مرور العام الأول على تلك التغييرات، ففي اللحظة التي اتجهت فيها البوصلة نحو الإسلاميين وصعودهم للسلطة ازداد مؤشر المطالب والحاجات المتسارعة التي تتطلب استجابات سريعة ممن أصبح في سدة الحكم، إذ إن الشعوب التي أسقطت حكامها لم تعد تمتلك صبراً لترى نتائج التغيير لذلك كانت تطالب وتُلِح بسرعة الانجاز، وأمام التحديات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية من ناحية، وافتقار القوى الجديدة أو بالأحرى عدم امتلاكها لمشروع الحكم فضلاً عن افتقادها للخبرة اللازمة لإدارة مؤسسات الدولة من جهةٍ ثالثة، ناهيك عن تكالب بقايا النظام من منتفعين وانتهازيين ضد القوى الجديدة، فشلت تلك القوى في تحقيق مطالب شعوبها وبذلك غرقت في بحر السلطة وذلك ماحدث في مصر وقاد للانقلاب وأدى إلى الاضطراب في تونس والتخبط في ليبيا وتوالي الأزمات في اليمن، ولاسيما مع ازدياد معدلات البطالة وارتفاع مؤشر الفقر وتدهور الشروط

الاقتصادية والاضطرابات المجتمعية وتفاعل التركيبة السكانية(غالبية هذه المجتمعات فتية نسبة من في سن 15-25 عالية قياساً بنسبة بقية السكان) مع هذه الظروف يمكن أن يصبح ذلك عامل تهديد للأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي لتلك المجتمعات[36].

3- أشرت أحداث (الربيع العربي) افتقار الإسلاميين لمشروع حكم، وذلك في الحقيقة هو افتقار تتقاسمه كل قوى المعارضة إسلامية كانت أم علمانية، إذ إن النظم السياسية العربية التي حكمت مجتمعاتها عقوداً من الزمن لم تسمح لقوى المعارضة بامتلاك الخبرة في ممارسة المشاركة السياسية فباتت هذه القوى غارقة في ظلام العمل السري تارةً والتعاون مع الأجنبي تارةً أخرى، وعندما وجدت نفسها في سدة الحكم ضاعت فيه نتيجة لافتقادها لكل قيم الحكم والعمل السياسي.

4- إن ما حدث يمكن أن يؤشر أنه على الرغم من موجة الحرية التي اجتاحت بلدان (الربيع العربي) إلا أن ما صاحبه من عشوائية القيادة والتنظيم تركت أثارها واضحة في عدم الدقة في اختيار البديل المناسب، مما أثر سلباً على حالة الاستقرار السياسي والمجتمعي فأضحت الأفكار والمواقف ضبابية ومشوشة لذلك بدت متفقة أحياناً ومختلفة ومتناقضة بل ومتصارعة أحياناً أخرى، مما أسهم في تمزيق النسيج المجتمعي ووضع أسس الانقسام الفكري والمناطقي والديني والمذهبي، وحتى العرقي (مستقبلاً)، وهو ماشهدته مجتمعات مصر وليبيا وتونس واليمن وما تشهده اليوم سوريا، وهو ما أثر على الهوية الوطنية التي باتت اليوم في مواجهة خطر الانحسار والتشظي لصالح الهوية الفرعية، وهو ما سؤثر مستقبلاً على بناء الدولة وبناء الأمة في تلك المجتمعات.

أهم شروط نجاح التغيير

إن ضمان نجاح الإصلاح وضمان ديمومته بما يحقق ايجابية التغيير يتطلب توافر جملة شروط أهمها ما يأتي:

1-العمل على إصلاح البنية الدستورية سواءً في الدول التي شهدت التغيير(الربيع العربي) أم تلك التي لم تصل شرارته إليها، إصلاح يتضمن إما تعديل الدستور أو وضع دستور جديد للبلاد يضمن حرية الرأي والتعددية الحزبية ويعترف بالتعدية الثقافية ويفسح المجال للمشاركة السياسية الحقيقية والفعالة استناداً لمبدأ المواطنة، ويحدد بشكل دقيق حدود

واختصاصات المؤسسات وهياكل السلطة والعمل على مأسستها ومأسسة العمل الحكومي الرسمي في كل مؤسسات الدولة، مما يحقق ممارسة فعلية لمسألة النزاهة والمحاسبة والشفافية وذلك يُعدُّ أساساً لابد منه للقضاء على الفساد السياسي والإداري الذي نخر تلك المجتمعات ومؤسساتها.

فضلاً عما يحققه الدستور على صعيد المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة ومما يمهد السبيل السليم للأنظمة القائمة بتحقيق الإصلاح الحقيقي ومن ثم يوسع لها الخيارات بين الانسحاب التدريجي المنظم والسليم من المشهد السياسي بهدوء وعدم ترك المجتمع والدولة في فراغ سياسي فعلي، أم البقاء داخل المشهد ضمن إطار التنافس الحزبي الحقيقي وضمن إطار برامج المصالحة الوطنية وقبول الأخر وتبقى الكلمة الأخيرة للصندوق الانتخابي، لذا على النظم السياسية الحاكمة أن تعمل وبسرعة على إصلاح المنظومة السياسية الرسمية للدولة والسلطة بدلاً من مواجهة خطر الانهيار.

2- العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد ضمن شروط العملية الاقتصادية الوطنية ودون الخروج على شروط العملية الاقتصادية العالمية وبما ينسجم والمصلحة الوطنية العليا، وإعادة توزيع الثروة وضمان تحقيق العدالة الاجتماعية وكفالة الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجميع وعلى أساس مبدأ المواطنة بغض النظر عن مناطق تواجد الثروات الوطنية وبغض النظر عن كل ألوان الهويات الفرعية.

3-إصلاح المنظومة القيمية اجتماعياً وسياسياً وإشاعة السلم المجتمعي من خلال إعادة بناء الإنسان العربي أو بالأحرى إعادة بناء الإنسان– المواطن في العالم العربي.

4- كل ماتقدم لايمكن تحقيقه إن لم تأخذ النخبة المثقفة الوطنية دورها في عملية التغيير لاسيما وأن هذه النخبة غابت في اللحظة الأولى عن مشهد(الربيع العربي) أمام تيار العفوية المجتمعية الجارف بفعل شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات الاتصال السريع من انترنت وأجهزة الاتصال الحديثة مما فسح المجال للعشوائية تارة وللانتهازية تارةً أخرى، لذا يجب أن تأخذ النخبة دورها في إعادة رسم ملامح التغيير والبناء من أجل مجتمع مستقر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

مستقبل الربيع العربي

1- في الحقيقة إن مستقبل (الربيع العربي) يواجه جملة إشكاليات تتمثل في أن مجموعة التحديات التي واجهتها النظم العربية المتسلطة هي ذاتها التحديات التي ستواجهها النظم الحاكمة الجديدة بعد الربيع العربي وهي:(بناء الدولة، شرعية السلطة، الاندماج الوطني، الهوية الوطنية، طبيعة الحراك السياسي)، وهي تحديات جسيمة كان الفشل في مواجهتها سبباً مهماً لانطلاق شرارة (الربيع العربي)، لذا فإن العجز عن معالجتها يعني تساقط الأنظمة الجديدة بغض النظر عن هويتها أو مشروعها.

2- والإشكالية الأخرى في مستقبل الربيع العربي هي غياب ثقافة المواطنة التي أثبت الواقع أنها لم تغب عن ذهن النظم السياسية العربية فحسب ، بل غابت عن ذهن الفرد العربي والمجتمعات العربية على السواء، بل الأخطر من ذلك أن هذه المجتمعات ظلت في نسقها التقليدي وتحتكم إلى ثقافتها التقليدية ونظامها التقليدي حيث العائلة والعشيرة والقرية والمنطقة والطائفة والمذهب والعرق، وكلها شكلت ملاذاً وَحَكَماً لحسم الصراع في ظل (الربيع العربي) حتى بعد زوال الأنظمة التي كنا نظنها هي الوحيدة التي تشجع الاحتكام لهذا المنطق، وهذا ما ظهر في المجتمعات التي مر بها الربيع العربي الذي أوله ربوع خضراء ونخشى أن يكون أخره أرض قفراء.

3- لذا فإن المجتمعات العربية تنقصها ثقافة السلم القيمي، وهي إشكالية خطيرة وللأسف متجذرة في المجتمع العربي، فرفض الأخر واللجوء للقوة لحسم التنافس هي أساليب مجتمعية ولم تكن حكراً للنظام السياسي فحسب، إذ إن العقلية الأبوية هي عقلية مجتمع ولم تكن عقلية نظم عربية فحسب، لذا نتصور أن مأسسة السلطة هي السبيل الوحيد للخلاص من هذا الإرث البالي للعقلية الأبوية وثقافة رفض الأخر، لأن السلم القيمي يعمل على عقلنة العلاقات الاجتماعية ومن ثم عقلنة العلاقة بين السلطة والمجتمع حين يعمل على إضفاء القيم الحقوقية على كل ماهو سياسي وبذلك يجعل لها حدوداً مؤطرة بالقوانين وبذلك يسود القانون على كل الهيئة الاجتماعية حكاماً ومحكومين، وهنا فحسب يمكن لثقافة المواطنة أن تظهر.

إن ما تقدم من إشكاليات وتحديات إن لم تعالج بشكل صحيح وجذري ستولد إشكاليات وأزمات شتى سواءً للنظم الحاكمة أم مجتمعاتها على حدٍ سواء، ومن ثم إمكانية

تهديد شرعية تلك النظم وتهديد مستقبل وجودها، ومن ثم يمكن أن تنتقل تجربة الحالة المصرية وسيطرة العسكر مرة ثانية على المشهد السياسي وتحكمه في تفاصيل أدوار ذلك المشهد إلى بقية البلدان الأخرى، وهنا ستكون المجتمعات وحدها ضحية دفع الفاتورة سواء إن رضيت بحيف النظام وتسلطه أم خرجت عليه وأسقطته لاسيما في ظل المباركة الدولية لهذا الواقع حماية لمصالحها في المنطقة.

الهوامش

([1]) عبد الاله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزعات الأهلية، في: محمد عابد الجابري و(آخرون)، النزعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 58.

([2]) محمد سعيد طالب، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، ط 1، دار الشروق، عمان ، 1999، ص 301 .

([3]) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1987، ص ١٢٦.

([4]) إيليا حريق، الدولة العربية: الأصول التاريخية ورؤى الحاضر: نشوء نظام الدول في الوطن العربي، المستقبل العربي، بيروت ، العدد 99، أيار ١٩٨٧، ص 81 .

([5]) ثامر كامل محمد، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، ط 1، بيت الحكمة، بغداد،2001، ص ١١٣.

([6]) عبد الإله بلقزيز، الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية، في: عادل مجاهد الشرجبي و(آخرون)، أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 315– 316.

([7]) عبد الإله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزعات الأهلية، مصدر سابق، ص 56– 58.

([8]) Hamdi Hassan, Religion, Identity and Democracy The Arab Spring: Transition to Democracy at a Crossroads, The International Institute for Democracy and Electoral Assistance, The International IDEA Democracy Forum, Madrid, Spain, November 2011, p.10. www.idea.int

([9]) وليد سالم محمد, إشكالية حقوق الإنسان في النظم السياسية العربية وأثرها في التنمية, مجلة جامعة تكريت, العدد 8, 2005, ص237.

([10]) عبد الإله بلقزيز، الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية، مصدر سابق، ص 306.

([11]) **Hamdi Hassan, op. cit. p.11.**

([12]) عمر كوش, إشكالية الدولة في الوطن العربي, الرابط:

http://www.shafaaq.com/sh2/index.php/articles/6274–2009–10–27–08–21–22.html.

([13]) ميلود المهدبي, حقوق الإنسان في الوطن العربي, إشكالية الدولة والأمة في زمن العولمة, الرابط:

http://www.aladel.gov.ly/main/modules/sections/item.php?itemid=288

([14]) عبد الإله بلقزيز, الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر, الشبكة العربية للأبحاث والنشر, بيروت, 2008، ص117.

([15]) منذر الشاوي، فلسفة الدولة،ط1، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع– الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان– بغداد ، 2012، ص 54.

([16]) إشكالية الشرعية في أنظمة الحكم العربية، على الرابط التالي:
http://www.al-bayyna.com /modules.php?name=News&file=article&sid=10388
([17]) Max Weber, Legitimate Order and Type of Authority , in: Talcott Parsons(ed.), Theories of Society , Vol. 1, (The Free Press, New York, 1961) , p. 231.
([18]) Max Weber, Type of Authority, in : Talcott Parsons(ed.), Theories of Society, Vol. 1, (The Free Press, New York, 1961) , p. 628.
([19]) أحمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 ، العدد الثاني، 2008، ص 383.
([20]) لمزيد من التفصيل حول الخلافة السياسية وأنماط انتقال السلطة في الدول العربية يُنظر: صلاح سالم زرتوقة، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
([21]) علي اسعد وطفة, بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي, ط2, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت,2000, ص 129-132.
([22]) **Mansoor Moaddel, Trends in Values, the Arab Spring, and Implications for National Security,(Summary),http://mevs.org/files/tmp/TrendsSummary.pdf ,p. 1.**
([23]) عبد الإله بلقزيز، السلطة والمعارضة في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2001 ، ص 11.
([24]) برهان غليون، المحنة العربية الدولة ضد الأمة، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 242.
([25]) Hamdi Hassan, op. cit. p.10.
([26]) Mansoor Moaddel and et al., The Arab Spring: What it represents and implications for national security, (Data from Egypt, Iraq, Lebanon, and Saudi Arabia), ttp://mevs.org/files/tmp/arab spring.pdf, p.p. 14-15.
([27]) الصادق بلعيد، دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية، في: غسان سلامة و(آخرون)، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ط1، ج2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 663-679.
([28]) **Mansoor Moaddel and et al., op. cit. , p.7.**
([29]) **Ibid. p. 17.**
([30])**Ibid. p. 15.**
([31]) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص 334.
([32]) **Mansoor Moaddel and et al., op. cit. , p.4.**
([33]) John Lang and Hans De Sterck, The Arab Spring: A Simple Compartmental Model for the Dynamics of a Revolution, October 8, 2012, p.1.(Iraq Virtual Science Library)
([34]) Sean Aday and et al., New Media and Conflict After The Arab Spring ,(Report of Peaceworkes), United States Institute of Peace, Peaceworks No. 80, 2012, p. 6. (www.usip.org)
([35]) Khaled Saleh Al Omoush and et al., The impact of Arab cultural values on online social networking: The case of Facebook, Journal Computers in Human Behavior, vol. 28, 2012, p.2387. (Iraq Virtual Science Library)
([36]) Daniel La Graffe, The Youth Bulge in Egypt: An Intersection of Demographics, Security and the Arab Spring, Journal of Strategic Security, Vol. 5, No. 2 , Summer 2012, p.p. 66-67. (Iraq Virtual Science Library)